مالتوس
ومشاكل السكان فى العالم

للأستاذ فؤاد طرزى

(بقية ما نشر فى العدد الماضى)

لا يتوقع إلا قلائل من الباحثين إمكان الوصول إلى قانون عام فى موضوع نمو السكان ينطبق على الشعوب وفى كل الأزمان؛ ولهذا تحتل اليوم مشكلة التوازن القسم الأكبر من أعمال الباحثين فى مسائل السكان وفى مسائل المواد الغذائية على السواء. ولكن فروض مالتوس كانت بمثابة قنبلة ظلت متقدة طوال عصور التاريخ من حين نشر هذا العالم نظريته. وإذا كان هناك من يميل إلى إنكار هذه الفروض فيجب عليه تبعاً لذلك أن يطلع على الملاحظة الدقيقة التى أثبتها ليونارد هوبوس والتى قال فيها «إن نظرية مالتوس فاتها كانت من جملة الأسباب فى هزيمة تنبؤاتها فقد كان خواها أن السكان يتزايدون بسرعة فائقة فى الوقت الذى تجرى فيه عمليات غير مباشرة تعمل للحد من هذه الزيادة».

ويظن علماء الإحصاء اليوم بأن نظرية مالتوس تكون أكثر نفعاً متى اعتبرت على ضوء صلتها بعصور الدورة الإحصائية العالمية وهى العصور التى تمثل مراحل مختلفة مرت بها شعوب ومناطق مختلفة. وقد بذل فرانك نوتستين ومساعدوه فى جامعة برنستون جهوداً كبيرة لاكتشاف هذه الدورة وترتيب هذه المراحل كما يلى: المرحلة الاحتمالية، والمرحلة الانتقالية، وتمثلت فى التجربة الأوروبية الغربية التى شهد مالتوس قسما منها، ومرحلة الهبوط الأول، (وهذه المرحلة لم ترد فى نظرية مالتوس).

يخمن الأستاذ نوتستين بأن ما يقارب نصف سكان العالم هم اليوم فى مرحلة النمو الاحتمالى بالقياس إلى العصور الإقطاعية. وإن الشرق الأدنى وجميع آسيا (باستثناء اليابان والاتحاد السوفياتى) والبلدان المتأخرة فى جنوب ووسط أمريكا لا تزال، مع بعض الاختلافات، فى هذه المرحلة التى سبقت عهد مالتوس. فهناك ولادات كثيرة ولكن عدد السكان لا يزال ثابتاً بسبب ارتفاع معدل الوفيات. وهذه هى البلدان التى يمكن إنقاذ النفوس فيها بالوسائل الطبية والصحية ولا يمكن فقدانها إلا بسبب الفقر والمجاعة وفق طريقة مالتوس الأصلية. ومع أنه من الصعب أن نشرح بأى قدر من الدقة الظروف التى تحيط بشعب ما وتؤدى إلى انعدام الطرق الإحصائية الحديثة فيه، إلا أنه من المحتمل اتخاذ الصين كمثل لتقلبات إحصائيات السكان المتصلة بهذه المرحلة. فنحن نعرف أن الوسائل الطبية والصحية لم تنتشر إلى الآن بين الجماهير الصينية، ولذلك فإن عدداً من العلماء يشكون فى إمكان حصول أية زيادة ثانية بين الشعب الصينى الضخم. وعلى كل فى حالة حدوث أى تغير فى النسبة المتبادلة بين معدل الولادات ومعدل الوفيات فإن للصين شعباً قادراً على إحداث زيادة كبيرة حالما تضبط معدلات الوفيات.

وقد ظهر فى الماضى أن نمو الشعب الصينى قد جرب الأسلوب الدورى الذى جربه العالم الغربى. فحين تسلمت أول عائلة جديدة الحكم شاع السلام واستتب النظام ورجح معدل الولادات على معدل الوفيات بين طبقات العمال المتزايدة وبين الجماعات المثقفة. ولكن الصين رغم بلوغها مرحلة عالية من مراحل المدنية لم تعمل على تحسين مواردها الآلية كما فعلت أوروبا؛ ولذلك بلغ فيها عدد السكان حد الإشباع. ثم جاءت المجاعات والثورات والحروب فخففت من ضغط السكان. وقد حدثت دورة مالتوس هذه أربع مرات منذ القرن الثانى بعد المسيح. واليوم تعيش المرحلة الاحتمالية فى الصين فى حالة سكون فلا يحس خلالها بضغط السكان ولكن من غير أن تنذى الزيادة فيها كما يحدث فى اليابان.

وأما فى الهند فإن تنظيم الأساليب الصحية وطرق مكافحة الأمراض الوافدة وتحسين طرق المواصلات واتساع سيطرة القانون والنظام قد ساعد على إحداث هبوط فى الوفيات أدى إلى حصول زيادة فى السكان مقدارها ٨٣٫٠٠٠٫٠٠٠ خلال عقدين (من ١٩٢١ إلى ١٩٤١) وهكذا فإن الهند مستعدة الآن لقبول

زيادة أخرى ، ولا توجد حتى الآن دلائل تشير إلى أنها ستمر بالأدوار التي مرت بها كل من فرنسا وإيرلندا .

وقد دخلت اليابان في المرحلة الثانية من مراحل الدورة فحدثت فيها زيادة في السكان أثر انخفاض معدل الوفيات . إن إمكانيات التصنيع قد استغلت في هذه البلاد بنطاق واسع ثبت منه بأن في إمكان الشرق أيضاً أن يخفض الولادات . ولم يسجل معدل الوفيات في اليابان انخفاضاً ملموساً ؛ بل إن معدل الولادات في الفترة الحالية تحول نحو الهبوط . وقد أظهرت الإحصائيات اليابانية بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠ نتائج مشابهة للاحصائيات التي حصلت في إنكلترة وويلز بين ١٨٨١ و ١٩١٠ . وخلال العقدين اللذين تخللا الحربين الأولى والثانية كانت معدلات الوفيات والولادات تشبه تقريباً مثيلاتها في إنكلترة قبل ٤٠ سنة : وبهذه المناسبة من المهم أن نتذكر ، كما يقول الأستاذ نوتستين : « بأن التمدين والتهذيب في اليابان قد قطعا أشواطاً بعيدة ؛ إلا أن نمو السكان كان من نوع التضاعف الثلاثي في القرن الواحد . وقد حصلت أكثر من نصف الزيادة بعد أن ابتدأ معدل الولادات في الهبوط . ومع أن اليابان قد قدمت للعالم مثلا للتصنيع السريع فإن الاتجاه القادم لنمو السكان فيها سيعتمد على المدى الذي ستؤثر فيه الهزيمة على تطورها الاقتصادي . ولكن علماء السكان يقدرون بأن النمو لا يزال يفعل فعله بين الشعب الياباني .

وإذا عدنا إلى روسيا التي تملك مساحة واسعة من الأرض بين أوروبا وآسيا ، وتلتقي فيها خصائص الشرق والغرب المتنوعة التي تتميز بها ظاهرة النمو ، وجدناها تجتي الآن ثمار النهضة الإحصائية ، لأنها البلاد الوحيدة القادرة على استغلال كل إمكانيات النمو الانتقالي . فقد حصل فيها توسع صناعي كبير ، وانخفض معدل الوفيات بنتيجة التقدم الصحي والطبي . ولم يتخلل عهد التصنيع في هذه البلاد سوى هبوط ضئيل في معدل الولادات ، ومع ذلك فإن هذا المعدل حسب ما هو ملاحظ آخذ في الازدياد ؛ لأن السياسة القومية تشجع بنشاط العائلات الكبيرة ، يضاف إلى ذلك أن الوضع الحالي للاتحاد السوفياتي يشير إلى احتمال حصول زيادة في عدد النساء خلال العقود القادمة . ويتوقع فرانك لوري المستخدم في شعب الإحصاء في روسيا في كتابه « سكان الاتحاد السوفياتي » حصول زيادة في السكان بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٧٠ تقدر بـ ٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠ . وقد وصلت روسيا في الوقت الحاضر إلى المرحلة الانحدارية من الدورة ، ودخلت كدولة أوربية في مرحلة الهبوط الأولى . وإذا ما استقرينا قوانين السكان وجدنا أن معدل النمو في روسيا لا يفوق معدل الزيادة الكبيرة في نفوس سكان جاوه مثلا تحت ظل النظام الاستعماري الهولندي ، ولكن في روسيا مجالات تمدد جديدة تتمثل في الحركة الصناعية الدائمة بينما سبق لجاوة أن اجتازت المرحلة النهائية من مراحل التطور الاقتصادي الزراعي . وبالإضافة إلى ذلك أن الاتحاد السوفياتي يملك داخل حدوده منطقة بكر واسعة لا تملكها أية دولة كبيرة أخرى وهي منطقة سيبيريا . فليس هناك من شك بأن روسيا تنتظر توسعاً كبيراً في السكان ، ولكن السؤال الذي يدور في بقية أنحاء العالم هو فيما إذا كان في مستطاع روسيا أن تحتفظ بهذه الزيادات داخل حدودها .

وعندما بحثنا المرحلة الثالثة للدورة الكبرى — مرحلة الهبوط الابتدائي — لم نسر خلف مالتوس لأن توقف الزيادة وهبوطها لم يكونا معروفين في الفروض المالتوسية . فبلدان أوروبا الوسطى والشمالية الغربية كانت أولى المناطق التي دخلت في المرحلة الثالثة ، في حين أن فرنسا والسويد وإيسلندا واستراليا وانكلترا وويلز ستواجه هبوطاً في عدد السكان ابتداء من سنة ١٩٧٠ . أما إيرلندا فقد استفادت كما رأينا قواها ولكنها لم تحقق أية زيادة . ويمكن إضافة ألمانيا إلى هذه المجموعة بسبب خسائرها في الحرب . كما تعاني بولندا نقصاً في السكان لم تعانه أية أمة أخرى في العصور الحديثة . إلا أن طبيعة تكوين شعبها تساعد على العلاج إذا ما توفرت الظروف الاقتصادية الملائمة . ويقول علماء الإحصاء إن شعوب أوروبا الوسطى وأوروبا الشمالية الغربية قد بلغت مرحلة النضج ، وقد أدى تحديد النسل بينها إلى إنقاص نسبة الشباب بينما رفع تقدم مستوى المعيشة من نسبة ذوي الأعمار الطويلة . وما دامت أعمار أغلبية النساء في هذه المنطقة قد تجاوزت معدل الخمسين فإن ذلك سيجر وراءه زيادة في طول الأعمار يؤدي إلى توسع إنتاجي إضافي . ففي الولايات المتحدة واستراليا وزيلندا الجديدة من الممكن أن تعيش المرأة البيضاء إلى

سن السابعة والستين، كما أنه من الممكن أن تستطيع المدنية الأوربية أن تزيد معدل الحياة عشر سنوات أخرى خلال العقدين القادمين

وقد كان متوقعاً من دراسة معدلات ١٩٣٥ — ١٩٣٩ أن يبلغ نمو سكان أميركا نهايته حوالى ١٩٨٠ . إلا أن الولايات المتحدة قد خرجت من الحرب المالية الثانية بأرباح غير متوقعة فى النفوس ، اقد فاقت الولادات مقدار عدد الضحايا بين الشعب الأميركى الذى لم يدخل بعدُ مرحلة الهبوط الابتدائى .

وعند هذه المرحلة من مراحل دراستنا سندخل منطقة يميل عند بلوغها علماء الإحصاء فى العصر الحديث إلى وضع إرشادات تجريبية فقط بشأنها . إن معرفة ما يمكن أن يحدث وماذا يستحب أن يحدث ، إذا ما سارت القوى الطبيعية فى مجراها الطبيعى ، تدفع الأفراد لأن يستعملوا عقولهم وإرادتهم للوصول إلى نتائج أكثر تكيفاً مع حاجاتهم ورغباتهم . وهناك بعض الباحثين لا ينظرون إلى ظاهرة النقص فى السكان نظرة جدية ، فى حين أن هذه الظاهرة قد بنيت على أسس الاتجاهات التى توجه الوقائع والقوانين . ولكن يتساءل اليوم عمن يستطيع التحدث عن التقلبات الاجتماعية التى ستظهر نعل هذه الاتجاهات ؟ إذ أننا نرى أن ظاهرة زيادة السكان من الممكن أن توجه توجيهاً يساير حركات القوى الاجتماعية والاقتصادية التى تعترضها . فهل يمكن أن تفعل مثل ذلك بالنسبة لمشكلة الخوف من نقص السكان ؟ وهل ضبط النسل يمثل ثورة على بعض انحرافات النظام الاقتصادى والصناعى؟ وهل يمكن أن يوقف إذا ما تحسنت مؤسسات اجتماعية أخرى تحسناً مناسباً ؟ وللاجابة على هذه الأسئلة يجب أن نترك المرحلة النهائية من مراحل دورة السكان مفتوحة ، معترفين بأنه من المحتمل حصول هبوط مطرد بين السكان يجرى قانونه على البلدان المتقدمة فى المدنية الغربية . كما أن هناك بعضاً من الخبراء يعتقدون بإمكان ظهور نوع من أنواع الحركات الميكانيكية توازن بين السكان لتقليل الهبوط الناجم من تحديد النسل .

وإذا ما أردنا أن نطبق هذه التطورات التاريخية على مسائل السكان فى الشرق جاهتنا فى الحال — وعلى الأخص فى البلدان العربية — الصعوبات الناجمة عن تأثر الطرق الإحصائية الحديثة التى يمكن الاعتماد عليها لتنظيم دراسة متفقة موحدة . وكل ما نستطيع أن نقوله فى هذا الصدد هو أن البلاد العربية لا تزال فى مرحلة النمو الاحتمالى ، وأن مجتمعاتها مستعدة لتقبل زيادات أخرى نظراً لكثرة الموارد الطبيعية غير المستغلة إلى الآن ، ولانحطاط وسائل الاستغلال الزراعى والصناعى فيها . ولذلك فإن مشاكل السكان الحديثة لا يمكن أن تطبق على هذه المجتمعات إلا بعد أمد طويل نسبياً .

(بغداد) فؤاد طرزى
المحامى

وزارة المعارف العمومية

« تقبل عطاءات بعنوان حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة المعارف العمومية بشارع الفلكى بمصر عن طريق البريد أو بوضعها باليد فى الصندوق المخصص لذلك بإدارة المحفوظات بالوزارة لغاية الساعة ١٢ ظهر يوم الأحد الموافق ٣/٧/١٩٤٩ عن توريد طباشير أبيض لازم لمدارس الوزارة وفروعها عام ١٩٤٩ — ١٩٥٠ .

ويمكن الحصول على الشروط وقوائم المناقصة من إدارة التوريدات بشارع صفية زغلول بمصر مقابل مبلغ ١٠٠ مليم خلاف أجرة البريد .

وتقدم الطلبات على ورقة دمغة من من فئة الملاليم ملبا . »

٢١٤٢